بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقيه
السيدة / صبا مسعود الفهيد
ملحق دبلوماسي

أمام

اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)
للدورة الـ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول

"البند (٢٨): النهوض بالمرأة"

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الجمعة الموافق ٦ أكتوبر ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

الأخوات والأخوة الحضور الكريم،

بدايةً، يود وفد بلادي أن يضم صوته لبيان مجموعة الـــ٧٧ والصين، كما يود أن يتقدّم بالشكر الجزيل إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقاريره المقدمة في إطار بند النهوض بالمرأة، ونشـــير إلى أهمية العمل الذي يقوم بـه جهاز الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال، والذي يتطلب تعزيز مقدرتـه ليواصـــل تنفيذ وظيفته المتمثلة في تقديم الدعم والمســـاعدة التقنية، والتوعية بتعميم منظور المساواة وتمكين المرأة في عمل الهيئات الحكومية الدولية.

وقد تبنت الدول الأعضـــاء، بما فيها دولة الكويت، مســـؤولية تعزيز وتمكين المرأة عندما اعتمدت بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر، ونؤمن إيماناً راســـخاً بأن نجاح هذه الأهداف - بما في ذلك الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين - يتطلب الاستعانة والاستفادة من خبرات المرأة ومواهبها، لأن تمكينها شرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والدول التي تحرم النساء والفتيات من حقوقهن، تنكر مجتمعاتهم الازدهار.

السيد الرئيس،

تحرص دولة الكويت على إشراك المرأة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتفعيل دورها في منظمات المجتمع المدني، كما يسرني التأكيد على أن المرأة الكويتية تشارك في عملية صنع القرار وتولي المناصب القيادية في الدولة، فهي وزيرة ووكيلة وزارة ونائبة في البرلمان وسفيرة وممثلة في البعثات الدبلوماسية حول العالم، ولم تنأى بلادي عن الدفاع باتجاه المزيد من الأعمال التي تهدف إلى تمكين المرأة وضـمان مشـاركتها الفعالة في المجتمع، فقد أصـبحت المرأة الكويتية مشاركاً فعالاً في الحياة السياسية، وتتمتع بالحقوق الكاملة كناخبة ومرشحة.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود ما يزيد عن ٥٥ إمرأة كويتية تشغل وظائف قيادية بدرجة وكيل وزارة الى وكيل مساعد، وهذه الأعداد مرشحة للزيادة من خلال القاعدة الأكبر من مدراء الإدارات من النساء الكويتيات في مختلف وزارات الدولة، كما نود أن نشير إلى زيادة ملحوظة في أعداد الكويتيات في سوق العمل بالقطاع الحكومي، حيث تبلغ أعدادهن وفق آخر الإحصائيات 161329 كويتية بنسبة 79.2 في المئة من العاملين في القطاع الحكومي، وأعدادهن في وزارة التربية تزيد عن 65 ألف موظفة مقابل ما يقارب 11 ألف موظف من الرجال.

كما سعت دولة الكويت إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وذلك من خلال تنفيذ عدة مشاريع متعلقة بتمكين المرأة، حيث سعينا إلى مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية، بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، ودعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية وكفالة استقرارها الأسري والنفسي من خلال تنفيذ برامج تأهيلية لرفع كفاءة المرأة وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة العامة، وتوفير الخدمات للمرأة العاملة وتشجيع ودعم دورها في مجال المشروعات الصغيرة. كما تم إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسري من خلال إنشاء مركز وطني لمناهضة العنف المجتمعي الأسري.

السيد الرئيس،

نود التأكيد بأن التنمية في المجتمعات لا يمكن أن تقوم على عنصر واحد من عناصر المجتمع دون الآخر، ونؤمن أن المرأة والرجل شريكان بالنهوض في المجتمع والوصول به إلى مقاصد التنمية، ودولة الكويت من الدول المشهود لها بالاهتمام بالمرأة ودعم نشاطاتها على المستوى المحلي والدولي.

ورغم كل المكاسب التي حققتها المرأة الكويتية خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تزال تتطلع إلى المزيد من التقدم للوصول إلى الغايات المثلى للمشاركة الفعالة في خطط التنمية حتى يكون عطاء المرأة موازياً لما تحصل عليه من مكاسب.

ختاماً، أود التأكيد على حرص وفد بلادي على تمكين ودعم المرأة لتكون شـــريكة للرجل في دفع عجلة التنمية والنهضة الحضارية في ظل ما تشهده دولة الكويت من بيئة تشـجع النسـاء على الالتحاق بالتعليم وممارسـة العمل بكافة أشـكاله، ومواصـلة التعاون الوثيق مع المؤســسـات والهيئات والمنظمات الدولية المعنية بتمكين المرأة والنهوض بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وشكراً السيد الرئيس.